هـواري أحلام طالبة دكتوراه اقتصاد دولي بجامعة عبد الحميد ابن باديس–مستغانم
عضو بمخبر البحث Poidex
البريد الالكتروني: ahlam.houari@univ-mosta.dz

الباحث: **حواس أمين** أستاذ محاضر بجامعة ابن خلدون – تيارت
البريد الالكتروني: Aminehaouas@yahoo.fr

مداخلة بعنوان:

تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري

المحور الخامس: دراسة السياسات الواجب انتهاجها لإصلاح الأوضاع الاقتصادية

للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول:

أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي

قسم العلوم الاقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار عنابة

يومي 14–15 أكتوبر 2017

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى استخلاص الدروس المستفادة من تجارب الدول لتنويع اقتصادها، وذلك بتسليط الضوء أولا على مفهوم الريع والدولة الريعية والأزمات الدورية للنفط، ثم ضرورة اللجوء الى التنويع الاقتصادي حيث يعتبر أهمها مواجهة التحديات التي تفرضها التبعية للنفط مثل: تذبذب الأسعار وانخفاض الطلب على النفط.

اظهرت تجارب الدول النفطية لتنويع الاقتصاد تبني أغلبها سياسة استخدام العوائد النفطية لتنمية باقي القطاعات، تحسين اداء الصادرات و تحفيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية، تطوير البنى التحتية وتشجيع الابتكار والبحث العلمي بتدريب المهارات

كلمات مفتاحية: النفط ، الأزمات النفطية، التنويع الاقتصادي، تجارب الدول

Abstract

This study aims to draw lessons learned from the experiences of countries to diversify their economies, Highlighting the concept of rent and rent state and periodic crises of oil, and the reasons for economic diversification, where the most important to meet the challenges posed by dependence on oil, such as: fluctuating prices and low demand for oil.

The experiences of the oil countries to diversify the economy showed that most of them adopt a policy of using oil revenues to develop other sectors, improve export performance, stimulate investment in non-oil sectors, develop infrastructure and encourage innovation and scientific research by training skills.

Keywords: Oil, Oil Crises, Economic Diversification, State Experiences

المقدمة:

تعاني الدول النامية عموما والنفطية خصوصا العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها الاقتصادية، وشكلت عائقا أمام فرص النمو المتاحة لهذه الاقتصاديات نتيجة عدد من الإختلالات التي طالت قطاعات اقتصادية هامة.

إن أهم المشكلات التي تعيق نمو وتطور الاقتصاديات النامية هي تركيبتها الريعية خصوصا الدول النفطية التي تعتمد على النفط بشكل أساسي في بناء اقتصادها ومصادر دخلها بنسبة تجاوزت 90% وهو ما جعل هذه البلدان عرضة للأزمات الاقتصادية الدورية لانهيار أو تذبذب أسعار النفط التي شهدها العالم وتأثرت بها الدول المصدرة أكثر من غيرها، مما سبب تراجع ايراداتها وبالتالي غياب التنمية.

وعليه يجب تنويع الاقتصاد لمواجهة الازمات والصدمات الخارجية التي تؤثر سلبا على الموازنات والاحتياطات النقدية لهذه الدول. نجحت الدول النامية في تنويع اقتصادها وقطاعات صادراتها بفضل طرق متعددة، حيث كانت 80% من صادراتها تتمثل في المواد الاولية وحاليا 80% من السلع المصدرة هي منتجات مصنعة مثل كوريا، الهند،البرازيل، ماليزيا، فيتنام، إندونيسيا، الشيلى، النرويج، دبي،ماليزيا والمكسيك. كما تعتبر الصين أكبر قطب مصنع.

لكننا في هذه الورقة البحثية سنتطرق لتجارب الدول النفطية لتنويع صادراتها قصد استخلاص الدروس المستفادة بغية تطبيقها لإصلاح الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا تبرز معالم الاشكالية المراد معالجتها وهي

*** ما هي السياسات التي تبنتها الدول النفطية لتنويع اقتصادها؟ ما هي التجارب والدروس المستفادة؟**

للإجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- من بين الاسباب التي تدفع الدول لتنويع اقتصادياتها تفادي الازمات النفطية.
- تعتبر سياسة احلال الواردات من بين السياسات المنتهجة لتنويع الاقتصاد.
- تبنت الدول سياسة التصنيع من أجل التصدير لتنويع صادراتها.

منهجية البحث:

لمعالجة الاشكالية المطروحة نستخدم المنهج الوصفي لوصف تجارب الدول لتنويع صادراتها والتحليلي لتحليل التجارب وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري

I. الدول الريعية:

يختلف الباحثين على تحديد مفهوم واحد للريع ومن ثم تعريف الدولة الريعية، ففي حين يعتبر البعض الريع ناتج عن الاعتماد على عائدات النفط والغاز او الفوسفات كمصادر قابلة للنضوب، أو يكون شبه ريع مثل الدخل الحاصل المحول من حوالات العمال المغتربين في الخارج ليمثل مكانا بارزا في ميزان الموارد لاقتصاد البلد المتلقي أو الريع الناشئ من حقوق مرور الانابيب والقنوات أو الدخل الناتج عن مساعدات خارجية لا تسترد بشكل منح أو قروض متنازل عنها.

قد تعددت الأمثلة والنماذج لهذه الأنماط الريعية. من أبرز الأمثلة لها منطقة الخليج العربي وكذلك ليبيا والجزائر، ايران، والعراق في المنطقة العربية وفنزويلا في أمريكا اللاتينية ونيجيريا في القارة الافريقية والدول شبع الريعية مثل مصر، اليمن والأردن.[1]

من جهة أخرى يعرف راندل (1987) الموارد الطبيعية بأنها الأشياء المفيدة ذات القيمة في الحالة التي نجدها عليها، وهي بذلك مادة خام لم يتم تعديلها. وبذلك، فقد تكون مدخلا في عملية انتاجية لمنتج ذي قيمة، أو قد تستهلك بشكل مباشر. وبذلك فان الموارد التي لم يوجد أو يعرف لها استخدام اقتصادي لا تعد موردا. كما أن الموارد المفيدة في استخدامها –ولكنها موجودة بكميات كبيرة جدا مقارنة بالطلب القائم عليها مما يجعل قيمتها مجانية– لا تعد موردا.

كما يعرف جوزيف ستيجلينز (1979) المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الانسان. ويفرق ستيجلينز بين الموارد كما يلي:

- الموارد الطبيعية القابلة للنضوب Exhaustible Natural Resources مثل النفط.
- الموارد الطبيعية القابلة للإكثار Augmentable Natural Resources مثل الأسماك.
- الموارد الطبيعية التي لا تنضب ولكنها غير قابلة للإكثار Inexhaustible But non-Resources مثل الأراضي والمد والجزر والشمس.
- الموارد القابلة لإعادة الاستخدام (التدوير) Recyclable Resources كالمعادن. [2]

يمكن تصنيف الموارد اما حسب جغرافيتها، انتشارها، أصلها وعمرها الزمني:

1. حسب جغرافيتها الى :
   - موارد محلية: وهي تلك التي توجد على مستوى القرية أو المدينة أو المحافظة.
   - موارد إقليمية: وهي تلك التي توجد على مستوى الاقليم او المنطقة الادارية.
   - موارد وطنية: أو قطرية وهي تلك الموارد التي توجد على مستوى الدولة.
   - موارد دولية: وهي تلك الموارد التي توجد مشتركة بين عدد من الدول أو كلها.[3]
2. حسب أصلها وعمرها الزمني كما يوضحه الجدول الموالي

جدول(1) تصنيف الموارد الطبيعية حسب أصلها وعمرها الزمني

حسب أصلها / حسب عمرها الزمني	البيئية Environmental	الإحيائية Biological	المعادن Minerals	الطاقة Energy
الجارية Expendable or Flow	الهواء النقي الهدوء	غالبية المنتجات الزراعية	الملح	الطاقة الشمسية الطاقة المائية
المتجددة Renewable	المراعي الغابات	منتجات الغابات الأسماك الحياة الفطرية	–	الحطب الفحم
القابلة للنضوب Exhaustible or Depletable	طبقة الأوزون البيئة البكر التنوع البيولوجي	الحيوانات القابلة للانقراض الحياة الفطرية المهددة بالانقراض (الغزلان، الحباري)	أغلب المعادن (الذهب، الحديد، الفوسفات، الملح ..)	النفط، الغاز، الفحم الحجري، اليورانيوم

المصدر: د.حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، مكتبة طريق العلم العبيكان، الرياض، الطبعة الاولى 1428 هـ/2007 م، ص 28

II. التأثيرات الاقتصادية للريع:

تتعدد التأثيرات التي تفرزها الدولة الريعية على الجانب الاقتصادي. فهناك أولا ما يعرف ب "المرض الهولندي"، وهو ما يعني به الاقتصاديين أن أي بلد تصدر المورد الطبيعي تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي. وهو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية –خاصة الصناعية والزراعية– على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلي، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذه الدولة في السوق الدولية، إضافة إلى أن اسعار الواردات تصبح في الكثير من الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتج المحلي.

وقد سميت هذه الظاهرة بالمرض الهولندي، لأن هذه الخصائص تم رصدها في بداية الأمر في هولندا (1900–1950) بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والقيام بتصديرها للخارج، وهو ما أدى بعد فترة وجيزة الى إضعاف سائر القطاعات الانتاجية الأخرى، وهي ظاهرة تم رصدها بعد ذلك في عدد كبير من الدول المصدرة للموارد الطبيعية وعلى رأسها الدول النفطية في سنوات 1977. وكانت الخلاصة نتيجة لأحد الدراسات هي "وجود ارتباط عكسي ما بين النمو الاقتصادي ومدى وفرة المورد الريعي، وخاصة المعادن والنفط"[4]

1. **الأزمة النفطية عام 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد الى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

2. **الأزمة النفطية عام 1979:** ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية- الايرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار الى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى الى انفجار أزمة نفط ثانية. [5]

3. **الأزمة النفطية عام 1986:** للحفاظ على مستوى الأسعار، أخذت دول الأوبك وخاصة السعودية منذ 1979 تقوم بدور المنتج الموازن أو المتبقي. في بداية الثمانينات وتحديداً عام 1982 شهدت أسواق النفط تنافساً شرساً بين الدول المنتجة، الأمر الذي خفض الأسعار إلى مستويات 14 دولاراً للبرميل.
ولكن بحلول 1986/1985 أدى هذا الدور في ظل عرض متزايد من خارج الأوبك الى انخفاض حصتها في الانتاج العالمي من النفط الخام من 49% في 1979 الى 28% في 1985. مما دفع السعودية ومن ثم دول الأوبك الأخرى الى التخلي عن برمجة الانتاج بغية استعادة حصصها في السوق، مما أدى الى انهيار سعر النفط حتى وصل الى 9.5 دولار للبرميل كمعدل لشهر جويلية 1986. [6]

4. **الأزمة النفطية عام 1998:** في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية الى هزة سعرية أدت الى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

5. **الأزمة النفطية عام 2004:** تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت الى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، اذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك الى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987) وقد عرفت هذه الثورة بثورة أسعار النفط. [7]

6. **الأزمة النفطية عام 2008:** بحلول نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وما عاشته الدول المنتجة والمستهلكة من تغيرات وتقلبات اقتصادية وسياسية مغايرة تماما لتلك التي عرفتها في فترة الثمانينات والتسعينات، (انهيار النظام الرأسمالي جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، التخوف من نقص امدادات الدول العربية مثل ليبيا بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، زيادة الطلب على النفط خاصة من الدول الآسيوية كالصين بسبب النمو الاقتصادي، بروز الدول الناشئة (الصين، الهند، فنزيلا، ودول المشرق العربي...)، كل هذه المتغيرات عملت على زيادة أسعار النفط الى أعلى مستوياته خاصة في سنة 2008 حيث وصل متوسط السعر الاسمي السنوي الى 94.45 دولار ولم ينزل سعر النفط عن سقف 90 دولار الى غاية شهر جوان 2012 [8]

مع مرور كل هذه الأزمات واستمرار تذبذب الأسعار وانخفاض الطلب على النفط فحسب توقعات وكالة الطاقة وخبراء صندوق النقد الدولي سيكون الطلب من متزايد على نفط بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية ،الامارات العربية المتحدة، ايران، فنزويلا، الاكوادور ومتوازن على نفط قطر بينما يكون الطلب على نفط الجزائر و نيجيريا متناقص.[9]

III. ضرورة اللجوء الى التنويع الاقتصادي:

لاشك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وفي هذا الاطار تعمل العديد من الدول العربية، خاصة المصدرة للنفط على تنويع اقتصادياتها. ويرجع هذا التوجه بالخصوص الى:[10]

1. **خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية:** حسب بعض التقديرات، سينخفض انتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ابتداء من عام 2055 وسيزداد هذا التراجع حدة ابتداء من عام 2100. هذه التطورات سيكون لها أثر سلبي على اقتصاديات هذه البلدان، خاصة الدول الكبيرة كالمملكة العربية السعودية والتي من المنتظر أن يتضاعف عدد سكانها بحلول عام 2050

2. **التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط:** تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبيا ولا شك على اقتصاديات الدول العربية النفطية. وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة الى الزيادة السريعة في انتاج النفط في الولايات المتحدة والعراق، وكذلك الى تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شأنها أن تؤثر على أسعار النفط.

3. **نمو استهلاك النفط المحلي من قبل بعض الدول العربية:** يشهد استهلاك النفط في الدول العربية ارتفاعا متزايدا بلغ حوالي 5% سنويا في الدول الخليجية. ويرجع هذا الى كل من التطور الديموغرافي والى نمط التنمية الصناعية في هذه البلدان والتي تشهد تزايدا في نسبة البطالة. فنمط التنمية الاقتصادية الذي يعتمد القطاعات الاستخراجية والصناعية لا يخلق فرص عمل كبيرة. كما هو عليه الحال في قطاع البترول في المملكة العربية السعودية والذي يشغل 3% فقط من عدد السكان المحليين. كما أن قطاع النفط والغاز في الجزائر، والذي يمثل 98% من الصادرات و 70% من الايرادات الحكومية، لا يوظف سوى 2% فقط من القوة العاملة.

4. **حماية الاقتصاديات من الصدمات الخارجية:** تعمل سياسة التنويع الاقتصادي على توفير الحماية الاقتصادية من الصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاديات في أغلب البلدان ولاسيما التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد، لأن الاعتماد على مورد اقتصادي واحد لن يؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة بل سيخلق ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرة لان الاقتصاد سيصبح سريع التأثر بالتقلبات الخارجية، فمثلا الدول المصدرة للنفط تعتمد في ايراداتها على مورد اقتصادي واحد هو النفط وكما هو معروف أن

النفط هو سلعة عالمية يحدد سعرها عالميا وفق آلية العرض والطلب وأغلب الأحيان يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج ارادة البلدان المصدرة له بسبب وجود الكثير من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تقرر أسعار النفط الخام والجزء الأعظم منه يرتبط بطبيعة وآلية السوق لذلك فان أسعار هذه السلعة تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار وبذلك يمكن القول أن الصعوبات التي تواجه الدول التي تنتج وتصدر النفط في ادارة اقتصادياتها ليس فقط لأن أسعار النفط شديدة التقلب ويصعب التنبؤ بها بل أيضا يتعين على تلك البلدان أن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه ذلك المورد أو يتم الاستغناء عنه بخلق منتجات بديلة. إذ يجب على هذه البلدان أن تحقق أصول مالية متراكمة أثناء مدة انتاج هذا المورد لمواصلة حياتها الاقتصادية بعد النضوب.[11]

لتوضيح مدى تنويع صادرات الدول حسب المنتجات نحلل الشكل الموالي

الشكل(01):مؤشر تنويع الصادرات، حسب المنتجات

المصدر: Key Statistics And Trends in International Trade 2016 A Bad Year For World Trade ? United Nations Conference on trade and development, United Nations, Geneva ,Switzerland, 2017, page 24

يوضح الشكل أعلاه مؤشر تنويع الصادرات فاللون الأزرق القاتم يدل على تنويع كبير بينما العكس بالنسبة للأزرق الفاتح فدرجة التنويع تقل مع تدرج اللون. اذا نلاحظ أن أكثر الدول تنوعا تتمثل في الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول الاتحاد الأوروبي واليابان بينما تقل في كندا وأمريكا الجنوبية وهكذا. بينما نلاحظ تقدم تونس ومصر والمغرب عن الدول النفطية العربية التي تعد أقل تنوعا.

مستويات التنويع الاقتصادي تختلف اختلافا كبيرا في جميع أنحاء العالم العربي. فالمناطق ذات الاقتصاديات المتنوعة – المغرب، تونس، لبنان، والأردن – كلها مستوردة للنفط والغاز الطبيعي. في عدم

وجود الصناعات الهيدروكربونية المهيمنة وقاعدة الإيرادات الثابتة، هذه الاقتصاديات طورت مجموعة على المدى الطويل من الصناعات المنتجة لاستدامة عملية التنمية.

في المقابل، فإن اقتصاديات العديد من منتجي النفط والغاز العربية لا تزال الى حد كبير أقل تنوعا، مع معدل أعلى من الاعتماد الاقتصادي على قطاع النفط والغاز وهو القطاع الرئيسي الوحيد الأكثر إنتاجية في الاقتصاد. اقتصاديات الستة:دول مجلس التعاون الخليجي، جنبا إلى جنب مع ليبيا والعراق، عموما تبقى من الدول العربية ذات الاقتصاديات الأقل تنوعا، وفقا لأعلى درجة من الاعتماد الاقتصادي على النفط والغاز باعتباره قطاع لتوليد الناتج الاقتصادي، والتصدير وإيرادات الحكومة.[12]

بينما لا تزال البلدان الأفريقية تواجه مشاكل تعيق نموها: زيادة في أسعار الفائدة العالمية، والطقس،البنية التحتية والطاقة وعدم كفاية الإمدادات، وتدهور معدلات التبادل التجاري، الذي ينشأ بشكل خاص بسبب افتقارها للتنويع. و الزيادة المتوقعة في أسعار النفط لها آثار مفيدة للدولة النفطية، لكن يعرض للخطر آفاق النمو في البلدان المستوردة للنفط التي تسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم.

تسعى الدول عموما والنفطية خصوصا لتقليل درجة الاعتماد على العائدات النفطية وتنويع صادراتها

IV. تجارب الدول العربية في تنويع اقتصادياتها

فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل اهتمت الدول العربية ببذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر الدخل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتقليل من الآثار المترتبة على الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد لتوليد الدخل. وبغرض معرفة الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول لتنويع اقتصادها نسرد بعض التجارب.

1. **تجربة المملكة العربية السعودية في التنويع الاقتصادي:** السعودية تقدم مثال في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6 % ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2%. فرغم أن احتياطها النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا انها تهتم بقواعد التنويع، من حيث تخصيص الموارد وإدارة الفوائض. والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما انها طورت خطط اعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار ريال كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في انتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي.[13]

2.تجربة الإمارات لتنويع اقتصادها: بذلت دولة الامارات العربية المتحدة جهودا كبيرة في تنويع مصادر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي، حيث يتضح التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 % في الناتج المحلي الإجمالي عام 1971 إلى حوالي 30% عام 2012. وبالتالي نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل. حيث تم استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.

بالإضافة الى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الامارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (أعباء ضريبية منخفضة جدا) كما أنها استثمرت، في اطار تنويع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية. كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي).

لاستكمال نفس النهج، قامت الامارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الامارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015. وتهدف الامارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.[14]

ومن أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق هدف التنويع قطاع الصناعة التحويلية، قطاع التشييد والبناء حيث النهضة العمرانية التي شهدتها الدولة من إعادة بناء المرافق والطرق والمدن الجديدة بالدولة، وكذلك قطاع النقل والاتصالات فهذا القطاع يحقق نشاطا كبيرا وإنجازاته السنوية تسير حسب معايير الدولة.[15]

3. تجربة البحرين في التنويع الاقتصادي: تعد من بين بلدان التنويع الصاعدة لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط، من أجل تنمية الموارد الاجمالية الممكنة اهتمت البحرين بشكل كبير بتنمية وتحفيز قدرات القطاع الخاص، فاتجهت لتبني استراتيجية دعم القطاع الخاص والعام وتعديل قوانين الاستثمار في اوجه النشاط الاقتصادي غير النفطي. وتعد هذه التوجهات من قبيل اهتمامها المرحلي بصياغة القوانين الداعمة للتنويع ورفع قدرات المشاركة بين القطاعين العام والخاص التي تعنى بإنتاج السلع والخدمات. ويقع الناتج في أنشطة الفنادق والمطاعم في مقدمة البنود التي ازدادت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011، تلتها الصناعة التحويلية، ثم العوائد من سوق الأوراق المالية. أما الأنشطة التي تدخل ضمن الصناعة التحويلية فتركزت في صناعة الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية

التي توظف فيها البحرين قرابة 75% من إجمالي القوة العاملة في الصناعة التحويلية، وكان للصناعات هذه وقع مهم في تنامي صادرات البحرين حيث أسهمت بنحو 70% منها.

كان لهذا التنويع أهميته في اجمالي تجارة البحرين الخارجية فقد ارتفعت حصة صادراتها غير النفطية الى 39.1 % من اجمالي صادراتها لعام 2014 والتي تركزت في الألمنيوم ومنتجات الألبان والآلات.[16]

4.تجربة قطر في التنويع: تمكنت قطر في ثلاثين عاما ان تصبح أحد الدول التي تواصل تحقيق نمو قوي، فهي تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية. توفرها على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من اجل تصديره. العوائد الناتجة عن هذا القطاع يتم استغلالها وإعادة ضخها في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم، والرياضة. قطر تعتمد على هذا التنويع بالاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة.[17]

بعد الاطلاع على تجارب الدول العربية في التنويع الاقتصادي نحلل بعض المؤشرات الاقتصادية المنشورة في تقرير صندوق النقد العربي عن التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط 2016 لمعرفة الدول التي حققت تنويعا اقتصاديا.

الجدول(02): الدول العربية المصدرة للنفط: مؤشرات اقتصادية مختارة 2014

Table 2. Arab Oil Exporters: Selected Economic Indicators, 2014

	Algeria	Bahrain	Iraq	Kuwait	Libya	Oman	Qatar	Saudi Arabia	UAE	Yemen
	(In percent, unless otherwise specified)									
Activity										
Nominal GDP (billions of US$)	213.5	33.9	223.5	172.6	41.1	77.8	210.1	746.2	399.5	43.2
Nominal GDP per capita (US$)	5,406	26,701	6,520	43,168	6,671	20,927	93,990	24,252	42,944	1,574
Nominal GDP (2010-14 average annual growth rate)	11.8	8.2	15.6	10.5	10.3	11.1	17.2	12.2	9.7	13.2
Oil GDP (share of total nominal GDP)	27.1	24.0	46.5	62.9	38.5	56.1	51.1	42.6	34.3	19.5
Non-oil GDP (share of total nominal GDP)	72.9	76.0	53.5	37.1	61.5	43.9	48.9	57.4	65.7	80.5
Real GDP (2010-14 average annual growth rate)	3.1	4.0	6.5	3.4	2.0	4.5	9.3	5.2	4.5	0.4
Real GDP per capita (2010-14 average annual growth rate)	0.8	2.5	3.8	0.6	0.9	-0.7	2.9	2.3	1.9	-2.5
Real oil GDP (2010-14 average annual growth rate)	-3.0	2.7	6.0	3.4	11.6	2.8	8.7	3.4	5.0	4.6
Real nonoil GDP (2010-14 average annual growth rate)	6.4	4.4	7.2	3.6	1.0	6.2	10.3	6.8	4.3	0.2
Fiscal revenue (2014)										
Oil revenue (share of total)[1]	59.2	86.2	94.4	79.8	93.4	87.9	80.3	76.8	63.5	47.3
Non-oil revenue (share of total)[1]	40.8	13.8	5.6	20.2	6.6	12.1	19.7	23.2	36.5	52.7
Export of goods and services (2014)										
Oil and gas exports (share of total)	91.8	60.9	95.1	87.8	97.2	60.5	85.7	80.2	28.5	72.9
Non-oil exports (share of total)	8.2	39.1	4.9	12.2	2.8	39.5	14.3	19.8	71.5	27.1
Demographics										
Population (millions)	39.5	1.3	34.3	4.0	6.2	3.7	2.2	30.8	9.3	27.5
of which: nationals (millions)	39.4	0.6	...	1.3	...	1.9	0.2	20.7	1.3	...
Population (2010-14 average annual growth rate)	2.3	1.5	2.6	2.8	0.7	5.3	6.6	2.9	2.6	3.0
Population share ages 15 and younger (2013)	27.8	21	40.1	24.8	29.4	23.5	13.6	29	15.3	40.2
Fertility rate (2012, births per woman)	2.8	2.1	4.1	2.6	2.4	2.9	2.0	2.7	1.8	4.2
Unemployment rate (2013)	9.8	3.8	16.0	3.1	19.6	7.9	0.5	5.7	3.8	17.4
Youth unemployment rate (2013, ages 15-24)	24.0	27.9	34.1	19.6	51.2	20.5	1.5	28.7	9.9	29.8

Sources: ILO; World Bank; WEO; and IMF staff estimates.

[1] Calculated from central government revenue for Algeria; otherwise general government is used. Oil GDP and revenue includes all hydrocarbons (oil and gas).

المصدر:

IMF,STAFF , **Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries**, Annual Meeting of ministers of finance, Manama, Bahrain, April 2016 page 13.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حصة صادرات النفط والغاز من اجمالي الصادرات مرتفعة في كل الدول تفوق 60%، باستثناء الامارات العربية المتحدة التي بلغت حصة صادرات النفط والغاز28.5% ، أيضا ارتفاع الايرادات المالية او العوائد الضريبية المحصلة عن النفط، حيث تراوحت بين 47%في اليمن و 94 في العراق%، كما يمثل النشاط الهيدروكربوني حصة كبيرة من اناتج المحلي الاجمالي في جميع البلدان، ماعدا الجزائر ،البحرين،الامارات العربية المتحدة واليمن. بالإضافة الى اعتماد النشاط في القطاعات غير النفطية على النفط (مشتقات النفط).

اذا نستنتج أنه رغم السياسات المنتهجة لتنويع اقتصادياتها لا تزال الدول العربية النفطية تعتمد بشكل كبير على مداخيل النفط عدا الامارات العربية المتحدة التي نعتبرها اذا مثالا ناجحا لتنويع الاقتصاد.

V. تجارب الدول النفطية في التنويع الاقتصادي

تعددت تجارب الدول لتنويع صادراتها نذكر منها: ماليزيا، اندونيسيا، الشيلي، النرويج، والمكسيك

1. **ماليزيا:** تمتلك موارد طبيعية متنوعة وموقع جغرافي متميز،ميناء في المياه العميقة، المطاط، القصدير والمنتجات الغابية التي كانت قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير. ماليزيا نجحت في توفير معدل ادخار مرتفع وثابت، وقامت باستثمارات ضخمة في استغلال الأراضي وبرامج مستمرة لتنمية وتطوير انتاج المطاط وزيت النخيل، ايضا استثمرت في التكنولوجيا والبنية التحتية، الطاقة، الاتصالات والنقل. بعد فترة حمائية في الستينات، شرعت ماليزيا في 1973-1974 بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف اليد العاملة وتسيير العلاقات بين الموردين. في أواسط الثمانينات، حولت استراتيجيتها الى منتجات أكثر تكنولوجية وتطوير مهاراتها، تحرير هجرة العمال المؤهلين، كثفت عدد طلبة الجامعات التكنولوجية، خلقت علاقات بين جامعات استرالية وكندية وأطلقت برامج تنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

كان تحسين اداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا. من أجل ذلك اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا. كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف خفض التكاليف وتحسين التنافسية.

2. **إندونيسيا:** اوضحت جيدا اهمية العودة الى سياسات تشجيع الزراعة مقابل الثورة النفطية، وتخفيض التكاليف الداخلية لتشجيع تنويع الصادرات. لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، من أجل تصديره خاصة الى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى الى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة الى ذلك تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من انشاء عدة بنايات تحتية محلية كالمدارس والطرق. وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية.

تمكنت اندونيسيا من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، وفي بداية الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط بالتراجع، تحولت اندونيسيا من احلال الواردات الى التصنيع

الموجه الى الخارج. وقد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.
من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف اتخذت عدة اجراءات حيث قامت بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط. وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة. كما تم من جهة أخرى، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير.[18]

3. **الشيلى:** لم تصبح مصدرا رئيسيا للمنتجات المصنعة بل مصدرا للمواد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة.

من اهم العناصر الاساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. كما ركز أيضا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال" للبنك الدولي.(المركز 34 من بين 189 دولة شملها تقرير 2014)

قدمت الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة الناجحة العمودية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وانتاجية المنتجين.

كما وضعت صندوقا في عام 2005 لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر من 50 قطب قطاعي متميز. من جهة اخرى يشجع الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى خلال تخصيص الطلاب منح للطلاب للدراسة بالخارج.

ركزت سياسة الشيلي للتنويع على استغلال امكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الآداء، مثل الخدمات.[19]

4. **النرويج:** تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا وبحلول عام 1986، وعلى اثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، والتي لم تتحسن لغاية 1990، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان ان يتم إيداع الايرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية الناتجة عن ايرادات الموارد الطبيعية مثل المرض الهولندي الذي سبق ذكره.

اصبح هذا الصندوق داعما لإدارة طويلة الاجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الاصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الانفاق العام في مجال التقاعد والشيخوخة سيرتفع بشكل متسارع، نظرا للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص.[20]

بالإضافة الى دور الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، تمكنت النرويج من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفطية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاجية. وعلى عكس الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات انتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة

5. **المكسيك:** تعتبر تجربة المكسيك مثالا آخر على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك الى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا عكفت المكسيك على انشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الاجور الجذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم اطلاق عدد من الحوافز لتسيير نفاذ الشركات الى الأسواق.[21]

VI. الاقتصاد الجزائري والتنويع الاقتصادي:

1. وضعية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنويع الاقتصادي

يظهر الجدول (03) انخفاض عدد المنتجات المصدرة بداية من سنة 2011 ، كما نلاحظ ارتفاع قيم مؤشر التركز حيث تقترب من 1 مما يدل على تركز الصادرات على عدد محدود وهو ما يتمثل في الغالب على المحروقات، بينما مؤشر التنويع كلما اقترب من 1 دل على عدم تنويع الصادرات وبالعكس أي كلما اقترب من 0 دل على تنويع الصادرات، حيث يظهر المؤشر تنويع اقتصاد كل من المغرب ومصر وليبيا على عكس الجزائر التي تعاني من التبعية شبه المطلقة للقطاع النفطي.

جدول(03): مؤشري التنويع والتركيز للصادرات دول شمال افريقيا من سنوات (2009-2014)

السنة	2009			2010			2011			2012			2013			2014		
القياس / الاقتصاد	ع.م.م	م التركز	م التنويع	ع.م.م	م التركز	م التنويع	ع.م.م	م التركز	م التنويع	ع.م.م	م التركز	م التنويع	ع.م.م	م التركز	م التنويع	ع.م.م	م التركز	م التنويع
الجزائر	106	0.554	0.792	108	0.523	0.782	98	0.538	0.719	98	0.540	0.724	95	0.541	0.733	99	0.490	0.743
مصر	246	(5)0.151	(5)0.555	244	(5)0.152	(5)0.570	247	(5)0.169	(5)0.548	245	(5)0.174	5)0.537 (	246	(5)0.158	5)0.516 (	241	0.163)(5)	0.536)(5)
ليبيا	98	(5)0.771	(5)0.820	100	(5)0.798	(5)0.801	118	(5)0.798	(5)0.778	125	(5)0.827	5)0.786 (	122	(5)0.795	5)0.785 (	114	0.765)(5)	0.782)(5)
المغرب	224	(5)0.153	(5)0.696	230	(5)0.156	(5)0.695	227	(5)0.168	(5)0.686	229	(5)0.164	5)0.655 (	224	(5)0.157	5)0.638 (	236	0.157	0.641
تونس	213	0.156	0.548	213	0.162	0.546	217	0.165	0.541	220	0.152	0.483	218	0.149	0.497	229	0.145	0.519
الصحراء الغربية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

2. الفرص المحتملة لتنويع الاقتصاد الجزائري

نستعرض الفرص المتاحة للتصدير والتي يظهرها الجدول (04)،

الجدول (04): الامكانيات المحتملة لتصدير المنتجات

Product group code / description	Exports (US$ thousand)	What is the product's export potential in...?						Technology level	Price stability	Prominence of SMEs	Female labour participation
		Middle East and North Africa (except GCC)	Unrealized potential	non-OECD	Unrealized potential	OECD	Unrealized potential				
170199 Refined sugar, in solid form, nes	180,454		35%		51%		67%				
281410 Anhydrous ammonia	227,201		61%		66%		10%				
280429 Rare gases nes	64,261		83%		92%		34%				
080410 Dates, fresh or dried	26,579		91%		80%		54%				
41XXXb Raw or tanned (in the wet state) skins of sheep or lamb, without wool on	15,094		63%		40%		40%				
700529 Float glass etc in sheets, non-wired nes	18,571		26%		65%		49%				
290511 Methanol (methyl alcohol)	33,235		37%		91%		66%				
220290 Non-alcoholic beverages nes,excludg fruit/veg juices of headg No 20.09	14,674		97%		87%		93%				
790111 Zinc not alloyed unwrought containing by weight 99.99% or more of zinc	23,038		66%		90%		75%				
720110 Pig iron,non-alloy,containg by wght <=0.5% phosphorus in primary form	12,555		82%		97%		34%				
0709Xb Mushrooms, fresh or chilled	9,226		20%		47%		100%				
41XXXa Raw hides and skins (other than furskins) and leather, of bovine or equin	6,331		91%		92%		62%				
1212Xa Locust beans (carob), sugar cane, chicory roots, fruit stones and kernels	5,218		93%		91%		49%				
310240 Ammonium nitrate mixd w cal carb o non-frt subts in pack weighg >10 kg	5,728		100%		93%		92%				
450310 Corks and stoppers, natural cork	1,502		70%		91%		92%				
290410 Derivs of hydrocarbons cntg only sulpho groups,thr salts&ethyl esters	6,300		7%		27%		100%				
220210 Waters incl mineral&aeratd,containg sugar o sweetenng matter o flavourd	5,649		72%		75%		59%				
030759 Octopus, frozen, dried, salted or in brine	1,770		46%		91%		67%				
450390 Natural cork articles nes	1,346		100%		98%		75%				
41XXXe Skins (in the dry state) and leather of sheep or lamb, without wool on	2,542		100%		98%		31%				

المصدر: http://www.intracen.org/country/algeria

تاريخ الاطلاع:2017/08/10

حيث تمتلك كل من المنتجات من فئة

- السكر المكرر، في شكل صلب.
- الامونياك اللامائي.
- التمور الطازجة والمجففة.
- الزجاج المصقول.
- المشروبات غير الكحولية.
- حديد السكب.
- الخروب.
- الفلين والسدادات.
- المياه والمشروبات المعدنية.

مواد الفخار الطبيعي.

- الغازات النادرة.
- الجلود الخام أو المدبوغة.
- الميثانول.
- الزنك.
- الفطر الطازج او البرد
- نترات الامونيوم.
- المشتقات النفطية.
- الاخطبوط المجمد او المجفف.

– الجلود في حالتها الجافة.

الخلاصة:

لقد تم التطرق في هذه الدراسة الى تحليل الأثر الاقتصادي للاعتماد على النفط وما تسببه الأزمات من آثار على ميزانية الدول النفطية، ثم الى الاسباب التي تدفع الدول الى التنويع الاقتصادي حيث يعتبر أهمها تفادي الأزمات التي يسببها الاعتماد المفرط على النفط.

اعتمدت الدول النفطية سياسات عديدة لتنويع اقتصادياتها حيث كان أداء الاقتصاديات العربية متواضعا في تنويع الصادرات بينما نجحت كل من إندونيسيا، ماليزيا، الشيلى، المكسيك والنرويج.

منها ما انتهج سياسة احلال الواردات لتنويع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقا، ومنها ما تبنت سياسة التصنيع من أجل التصدير لتنويع صادراتها

من خلال تجارب الدول لتنويع اقتصادياتها نستنتج أن نجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل يعتمد على:

- استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها.
- تحسين اداء الصادرات مع التركيز على المنتجات التي تمتلك فيها الدولة مزايا نسبية أو محتملة تمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.
- تشجيع الاستثمار في القطاعي الفلاحي وتوفير الاسمدة لاستصلاح الاراضي وأجهزة الري والمعدات اللازمة للانتاج الزرعي.
- الاستثمار في البنى التحتية كإنشاء الطرق والمرافق اللازمة كالمطارات والسكك الحديدية والموانئ التي تزيد من فاعلية بيئة الأعمال وتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ترقية القطاع المالي والمصرفي بما يتلاءم مع متطلبات التمويل الداخلي او الأجنبي للمشاريع الاستثمارية.
- استغلال الموارد الطبيعية التي تملك فرص تصديرية مثل المعادن والطاقات المتجددة.
- تكوين المهارات وتدريب اليد العاملة التقنية بالاستعانة ببرامج التبادل بين الجامعات المحلية والأجنبية للخبرات.
- تسطير البرامج التعليمية حتى تتوافق أكثر مع متطلبات سوق العمل المحلي والأجنبي.

انشاء مناطق حرة للتنبادل التجاري.

المراجع:

[1] محمد عز العرب، **الدولة الريعية مفاهيم**، الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد25 السنة السادسة ماي 2010،ص 08 .

[2] د.حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، مكتبة طريق العلم العبيكان، الرياض، الطبعة الاولى 1428ه/2007، ص 20

[3] د.حمد بن محمد آل الشيخ مرجع سبق ذكره ص 28

[4] محمد عز العرب، مرجع سبق ذكره، ص 15

[5] مريم شطيبي محمود،مداخلة بعنوان**"انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"** في اطار اشغال ندوة أزمة اسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري يوم 14 ماي 2015 كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة ،صفحة 4.

[6] علي ميرزا، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة** ،ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة" الدوحة نوفمبر 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016

[7] مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره صفحة 04.

[8] أمينة مخلفي، **محاضرات حول: مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)** الجزء 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013 ، الصفحة 04.

[9] أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية:معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو** ، ادارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015 ص 12

[10] محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، على الموقع: http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100% تاريخ الاطلاع: 2017/08/07 22:30

[11] حالوب كاظم معلة, علي محمد أحمد،**الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الإقتصادي المستقبلية**، مجلة المنصور،2015، صفحة 46

[12] Bassam Fattouh, Laura El-Katiti, **Arab Human Development Report:Energy and Arab Economic Development**,2012, United Nation Development Programme, Regional Bureau For Arab State, United Kingdom, page 52

[13] عاطف لافي مرزوك،**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**،مجلة الاقتصادي الخليجي،2013، الصفحات(4-6)

[14] محمد أمين لزعر،مرجع سبق ذكره

[15] تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار ،الامارات العربية المتحدة ،2012

[16] عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، صفحة 09.

[17] محمد أمين لزعر، كرجع سبق ذكره

[18] Alan Gelb, Centre for Global Development, **Diversification de l'économie des pays riches en resources naturelles,** Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, Finance et développement, Alger,4-5 Novembre2010. Page15-16

[19] José G. Gijon-Spalla **" Will the New Foreign Direct Investment Regime Promote Export Diversification in Algeria? A perspective from Chile's and Malaysia's Successes"**, The Maghreb Center Journal, Issue1, Spring/ Summer 2010, page6-7.

[20] محمد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي محمد الزبيدي،**"التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق"** مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة كربلاء

[21] أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية:معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو** ، ادارة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015